

الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

الأثر التراكمي للحصار الاقتصادي في
متغيرات مختارة من الاقتصاد العراقي للمدة
(١٩٧٠-٢٠٠٠)

اطروحة مقدمة
الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية
وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

اعداد
اقبال هاشم مطشر

أشرف
الأستاذ المساعد
الدكتور ضياء صافي المكوثر

٢٠٠٤م

١٤٢٥هـ

المقدمة

الاقتصاد العراقي شأنه شأن الاقتصادات النامية الاخرى ظل يعاني من جملة اختلالات هيكلية خلقت تشويهاً في بنية هذا الاقتصاد ، وفي اطار الجهد الانمائي الذي اعتمده العراق لما بعد الحرب العالمية الثانية حاولت هذه الجهود التي توزعت ما بين برامج مجلس الاعمار والخطط الاقتصادية والمناهج الاستثمارية ان تعالج جزء من هذه الاختلالات . لاسيما وان واحداً من اهم هذه القيود الحاكمة على عملية الانماء الاقتصادي والاجتماعي هو راس المال.

وبالنظر لكون الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية (النفطية) فإن قطاع النفط ظل هذا القطاع الذي يتم الاعتماد عليه في توفير العملات الاجنبية اللازمة لتمويل الاستثمار في القطاعات الاقتصادية ، اذ كان يخصص (70%) من عوائد النفط الى البرامج الاستثمارية للسنوات 1951-1958 فيما خفضت هذه النسبة الى (50%) بعد العهد الجمهوري واستمرت بالانخفاض الى تعديل اسعار النفط في عام 1972 .

وبعد اجراءات تاميم النفط عام 1973 لم يعد هناك هاجساً في اتخاذ القرارات الاستثمارية او تحويل التنمية نظراً لتوافر عوائد مالية نفطية كبيرة ، دفعت النظام السياسي الى اعتماد خطط تنمية طموحة كان ابرزها على الاطلاق خطة التنمية القومية 1976-1980 .

وبدخول الحرب مع ايران لم يكن الاقتصاد العراقي يعاني من مشكلة المديونية او الشحة في رؤوس الاموال اللازمة للتنمية ولاتوجد كذلك بطالة حقيقية يعتد بها. الان هذه الحرب وما حملته من آثار اقتصادية واجتماعية كبيرة كانت بداية التراجع ومن ثم الانهيار الاقتصادي على وقع العقوبات الدولية المتخذة ضد العراق وهكذا امسى الاقتصاد العراقي خلال السنوات ما بين 1980-2000 ينوء تحت ضغط متغيرات خارجية وداخلية فعلت فعلها في احداث تشوهات اقتصادية جديدة وعمقت من الاختلالات الهيكلية الموجودة اصلاً ، اذ لعب الاثر التراكمي لسلوك عدد من

المتغيرات الكلية دوراً مهماً في تفسير التراجع الاقتصادي الحاد ولم يكن بمقدور السياسات الاقتصادية المعتمدة خلال السنوات 1980-1989 أو السياسات في ظل الحصار من أن تنجح في أحداث المواءمات المطلوبة بين المتطلبات الأساسية والبناء التنموي نظراً لثقل الأعباء المتراكمة على جميع مفاصل الحياة الاقتصادية والمجتمع .

بيد أن السياسات الاقتصادية في مجملها لم تكن تستهدف في أسسها الحقيقية الاتيان بالمعالجات المطلوبة ، بل جاءت كسياسات تلطيفية أو بصورة ادق (ترقيعية)

مشكلة البحث

لايختلف اثنان على ان الاقتصاد العراقي في العقدين الاخيرين من القرن الماضي عاش في كنف اوضاع شاذة افرزت بتراكمها آثار سلبية عميقة ، ولقد شكلت موضوعة الحصار الاقتصادي واحدة من اهم الاسباب والنتائج للتدهور الاقتصادي وتعميق المشكلات من خلال التأثيرات التي فرضها على العديد من المتغيرات الاقتصادية من مثل (نمو الناتج المحلي ، الاستثمار ، البطالة ، سعر الصرف ، التوازن الاقتصادي ، الخ) وهذا يشكل احد اهم الدوافع في اختيار هذا الموضوع .

فرضية البحث

ينطلق البحث من الفرضية التي فحواها الاتي (حكمت الاقتصاد العراقي ظروف غير طبيعية ما بين حرب وحصار تركت آثارها على متغيرات اقتصادية كلية (مختارة) من خلال تراكم هذه التأثيرات زمنياً مما شكلت قيوداً حاکمة على مسيرة تطور هذا الاقتصاد) .

هدف البحث

تأسيساً على فرضية البحث ، استهدفت الأطروحة تحقيق جملة اهداف

منها :-

- ١- تحليل بنية الاقتصاد العراقي وفقاً لمنطق التحليل الكلي ، من اجل بيان قوة الترابط وحساسية هذا الاقتصاد للمتغيرات الخارجية والبيئة الدولية .
- ٢- السعي لبناء نموذج قياس اقتصادي كلي والوصول الى الدوال الرياضية المعبرة عن المتغيرات الاقتصادية الكلية التي طالتها تاثيرات الحصار الاقتصادي .
- ٣- الوصول الى تكميم هذه الآثار على الاقتصاد العراقي .

منهج البحث

اعتمد البحث منهج البحث العلمي من العام الى الخاص . من خلال تحليل بنية الاقتصاد العراقي كلاً ، والاستدلال على متغيرات مختارة يمكن من خلالها بيان تلك الآثار ، كما تكون معبرة عن الاقتصاد العراقي بمجمله .

اسلوب البحث

بسبب من طبيعة البحث استلزم الامر استخدام اكثر من اسلوب ليتناول الموضوع تراوح ما بين اسلوب التحليل الوصفي عند تناول بنية الاقتصاد والعوامل المؤثرة عليه ، واسلوب التحليل الكمي (القياس الاقتصادي) من اجل التعبير عن العلاقات والمؤثرات الحاكمة لحركة المتغيرات الكلية في الاقتصاد في ظل الحصار الاقتصادي .

هيكل البحث

توزعت الاطروحة على اربعة فصول ، اريد منها ان تشكل كلا" مترابطا" على مستوى الاطروحة ام على مستوى الفصول ، لذلك فقد شكل الفصل الاول (الاقتصاد العراقي قبل التسعينات) من ثلاثة مباحث تشمل :-

١- الناتج المحلي الاجمالي، والدخل القومي

٢- اجمالي تكوين رأس المال الثابت

٣- المستوى المعيشي

وبعد الانتهاء من هذا الفصل ارتأت الباحثة اللجوء الى الفصل الثاني المتعلق بالعقوبات الاقتصادية على العراق ، وتشمل ذلك ثلاث مباحث تتناول:-

١- الاطار النظري للعقوبات الاقتصادية .

٢- قرارات مجلس الامن بحق العراق .

٣- لجنة العقوبات ومذكرة التفاهم .

هذا وقد تم تخصيص فصل ثالث لتحليل الاقتصاد العراقي بعد التسعينات وينقسم هذا الفصل الى اربعة مباحث ، تتناول:-

١- سمات الاقتصاد العراقي بعد التسعينات

٢- الفقر في العراق

٣- اثر القرارات على المستوى المعيشي

٤- اثر القرارات على الناتج المحلي الاجمالي ، التجارة الخارجية

اما الفصل الرابع فقد تناول (النموذج القياسي) وتناول:-

١- توصيف النموذج القياسي

٢- نتائج تقدير وتحليل دوال النموذج القياسي

٣- مرونة الانتاج والميول الحدية

